الباب الثالث

العلاقات الداخلية والخارجية

العلاقة الوظيفية، بين الاتحاد الأفريقي وأجهزة منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، القائمة :

تنص المادة 5 1 من قانون التأسيس، على أن أجهزة الاتحاد الأفريقي، هي: مجلس الاتحاد ـ المجلس التنفيذي ـ البرلمان الأفريقي ـ محكمة العدل الأفريقية ـ اللجنة التنفيذية ـ لجنة المندوبين الدائمين ـ اللجان الفنية المتخصصة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والفني -المؤسسات المالية وقد جرى تناول التحول من منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، إلى الاتحاد الأفريقي، في الإطار، الذي حددته المادة 33 من 1 إلى 4، من قانون التأسيس، التي تنص على أن: 1- هذا القانون، يتعين أن يحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومع ذلك، يجب أن يبقى الميثاق ساري المفعول، خلال فترة انتقالية، مدتها سنة واحدة، أو الفترة، التي يحددها المجلس، بعد دخول القانون حيز التنفيذ؛ لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، من اتخاذ التدابير اللازمة، المتعلقة بنقل ملكية أصولها ومسئولياتها، إلى الاتحاد .

2 - يكون لنصوص هذا القانون السيادة وتلغى أي نصوص، تناقض أو لا تطابق نصوص المعاهدة، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

3 -عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ نصوصه، وضمان إقامة الأجهزة، المنصوص عليها فيه، وفقاً لأي توجيهات أو قرارات، قد تتبناها أطراف القانون، في هذا الشأن، خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها .

4 - إلى حين تشكيل اللجنة التنفيذية، ينبغي أن تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أمانة انتقالية للاتحاد .

وبالنظر في أجهزة الاتحاد الأفريقي، يتبين تحديد وظائف المجلس، والمجلس التنفيذي،واللجان الفنية المتخصصة، في قانون التأسيس بينما ينبغي تحديد وظائف الأجهزة الأخرى، في بروتوكولات القانون ينص قانون التأسيس على فترة انتقالية محددة، تضمن سلاسة وتدرج الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، إلى الاتحاد الأفريقي وعملية تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، واضحة ومفصلة في قانون التأسيس غير أن الموقف الخاص بتحويل الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، غير واضحة بشكلٍ

قاطع والرأي البديل، هو أن يحل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية فقط، بينما تستمر الجماعة الاقتصادية الأفريقية في شكلها الحالي، بشرط أن يأخذ القانون أسبقية على، ويلغي، أي نصوص لا تتطابق، أو تتناقض مع المعاهدة، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

إنّ أساس هذه الرؤى المتعارضة، يمكن ربطه مباشرة، بأن منظمة الوحدة الأفريقية، تعمل، منذ دخول معاهدة أبوجا، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية حيز التنفيذ ، على أساس مستندَيْن قانونيَيْن ولهذا السبب فقط ، وجه مجلس رؤساء الدول والحكومات اللجنة المعنية بمراجعة الميثاق، أن تراجع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، بغية تطابقه مع معاهدة اللجنة الاقتصادية الأفريقية .

والواضح من قانون التأسيس، أن الاتحاد الأفريقي، سيخرج من رحم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية كليهما، مؤسسة واحدة، على أساس الدفع القانوني القائم على أساس المادتين 31، و51 ج، د، ز، ح من قانون التأسيس؛ وكذلك، على أساس المقصد منه؛ إذ هو الحالة النهائية المرجوة :

أ -فيما يتعلق بالمادة 51 ج، د، ز، ح، فقد جاءت أجهزة الاتحاد الحالية: البرلمان الأفريقي؛ ومنظمة العدل؛ واللجان الفنية المتخصصة؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ والمؤسسات المالية، في معاهدة أبوجا، بصفتها للجماعة الأفريقية الاقتصادية .

ب -تحدد المادة 31، أن الاتحاد سيضطلع بمهام الجماعة الاقتصادية الأفريقية الأساسية، في تنسيق السياسات مع الجماعات الإقليمية، القائمة والمستقبلية، لتحقيق مقاصد الاتحاد، تدريجياً .

العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية

من الواضح، من معاهدة أبوجا، أن فكرة الجماعة الاقتصادية، وانطلاقها الفعلي، وتأسيسها التدريجي، ترتبط، ارتباطاً وثيقاً بالتعاون، على المستوى الإقليمي فالجماعات الاقتصادية الإقليمية، هي اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

أبرم البروتوكول الخاص بالعلاقات، بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووُقع، في فبراير 1998 ويُعد هذا البروتوكول أداة وإطاراً للتعاون الوثيق، وتحقيق التنسيق، بين المناهج؛ إضافة إلى تحقيق التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، من ناحية أفقياً، والجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية،

من ناحية أخرى رأسياً ولهذا البروتوكول ميزة تعزيز وضع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي هي، في الوقت نفسه، الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتعزيز دورها، في كل الشئون المتعلقة بتنفيذ معاهدة أبوجا .

غير أن من مقاصد الاتحاد الأفريقي، تحقيق التنسيق، بين سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، القائمة والمستقبلية؛ لتحقيق مقاصد الاتحاد، تدريجياً حسب المادة 31 .

وفي هذا الخصوص، ينبغي تعديل البروتوكول، الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ مع الأخذ في الحسبان مراجعة معاهدة أبوجا، حسب توصيات الفقرة 7؛ أو استبدال بروتوكولٍ جديد به، خاص بالعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية .

وينبغي أن يأخذ البرتوكول، المعدل أو الجديد، في الحسبان، التطورات الجارية داخل كلٍّ من منظمة الوحدة الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، منذ تبني معاهدة أبوجا خاصة أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومشاركتها في منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ وإعادة

التأهيل بعد الصراعات، وإعادة التوطين والإعمار؛ وإدارة الكوارث والإغاثة .

العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى 66

تكتسب العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية كبيرة، تنبثق من اضطلاع المنظمات الدولية الإقليمية بحفظ السلم والأمن في مناطقها الإقليمية، والرعاية والسعي إلى تحقيق أهداف ومصالح دولها الأعضاء ويزيدها أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي كفل لتلك المنظمات الاضطلاع بذلك ويحرص الأمين العام للأمم المتحدة، باستمرار ، على المشاركة في مؤتمرات تلك المنظمات وقد شارك بإلقاء خطبة في مؤتمر القِمة للاتحاد الأفريقي، المنعقد في مابوتو، عاصمة موزامبيق، في يوليه 2003 وجّه من خلاله الشكر إلى الرئيس جواكيم شيسانو، وشعب موزمبيق المضيفين للقمة؛ إضافة إلى شكر الرئيس ثابو مبيكي؛ لعمله الدؤوب، وقيادته، خلال السنة الأولى من حياة الاتحاد الأفريقي وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالاتحاد الأفريقي، لكونه دعوة إلى جميع الأفارقة، لإعادة تحديد مصيرهم؛ وإتاحة حياة أفضل لجميع شعوب القارة؛ وتمكين أفريقيا من الاضطلاع بدورها، وتحمّل مسئولياتها بكاملها في الشئون العالمية وأكد أن ميلاد الاتحاد يجسِّد إقراراً تاريخياً

بأن أفريقيا عينها، تتحمل المسئولية الأولى عن تحديد قدرها ومستقبلها؛ وأن أفضل طريقة للنهوض بتلك المهمة، تتمثل في الوحدة، من أجل تلبية احتياجات الشعوب، وتحقيق التطلعات .

كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن موضوع القِمة،وهو العمل على تنفيذ المشاركة الجديدة، من أجل تنمية أفريقيا؛ إنما يدلّ على السعي إلى تحقيق هذه المهمة، بما تقتضيه من جد وتركيز ويبين العزم على أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور مركزي في العمل، الرامي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمشاركة الجديدة، من أجل تنمية أفريقيا، في مجالات السلام والأمن، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والحدّ من الفقر، والإدارة الاقتصادية السليمة ولفت إلى أن بقية العالم مدركة لعزم الأفارقة على أخذ زمام الأمور بأيديهم، لمواجهة تحدياتهم؛ وهو ما يمكن رؤيته جلياً في التزامات البلدان الثمانية، في خطة عملها من أجْل أفريقيا؛ وفي مبادرتَي الرئيس بوش، والاتحاد الأوروبي، من أجْل زيادة الأموال المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا؛ وفي الدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة، من أجْل إقناع البلدان المتقدمة بعمل المزيد، مثل: تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإلغاء التعريفات؛ وإتاحة المزيد من فرص التخفيف من عبء الديون؛ بل تقديم دعم أكبر لمكافحة الإيدز .

وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة، أن البلدان المانحة مدعوة لدعم الإصلاحات الجارية في البلدان النامية، بتقديم المزيد من الموارد، والفرص التجارية كما أن البلدان: الغنية والفقيرة، مطالبة بجعل أهداف الإنماء للألفية في الصدارة، عند صنع القرار، على الصعيدَين: الوطني والعالمي وتُعَدّ المساءلة المفتاح الرئيسي، بمعنى مساءلة الشعوب لحكوماتها؛ ومساءلة الشركاء من البلدان: المتقدمة والنامية، بعضهم بعضاً وكلّما كان عزم أفريقيا أقوى على تحقيق التزاماتها بالإصلاح، كان هناك حظ أوفر في نجاح العمل من أجْل بلوغ أهداف الإنماء للألفية وفي ذلك العمل، سيتمثل الدور الحيوي في المشاركة الجديدة، من أجْل تنمية أفريقيا ومن هذا المنطلق، فإنه يجب أن تنشأ مشاركة بين أفريقيا وبقية العالم، على أساس رصد أداء كلّ من المانحين والمستفيدين؛ وتماسك السياسات، ومشاطرة المسئولية عن تحقيق التنمية، والشعور المتبادل بالثقة وكذلك ينبغي لهذه المشاركة أن تجسد ثقة الشعوب الأفريقية بحكوماتها؛ وهذا الشعور بالمسئولية الأفريقية، يجب تطبيقه على جميع التحديات، التي تواجه القارة .

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بأن المنظمة العالمية، ستظل تشارك أفريقيا عن كثب في العمل على مواجهة مجمل التحديات، التي تواجهها، سواء في المستوى القُطري، من التعليم إلى شئون الحكم،

ومن تحقيق التنمية الزراعية إلى مكافحة الإيدز؛ وفي مستوى الاتحاد الأفريقي، من خلال دعم تطوير مؤسسات الاتحاد الرئيسية وسوف تستمر في العمل من أجْل تعزيز بناء السلام في أفريقيا، وبناء القدرات الأفريقية على حل الصراعات ناهيك عن الاستمرار في العمل من أجْل المساعدة على كفالة أن الخطط الجديدة لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا، تستفيد من القدرات الأفريقية المعزَّزة، في مجال حفظ السلام؛ وكذلك من المشاركة الناشطة للأمم المتحدة في 10 مارس 2006، أجاز مجلس السلم والأمن، التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه السادس والأربعين، التحول من البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية الأمم المتحدة، بخصوص الوضع في دارفور؛ في إطار المشاركة بينه وبين المنظمة الدولية، في ترقية السلم الأمن والاستقرار في أفريقيا .

وكان التعاون دائماً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلا أنه بعد قبول السودان مبدأ وجود قوات دولية، ظهر، في شهر مارس 2007، خلافهما في من سيتولى قيادة تلك القوات المختلطة .

في 16 يونيه 2007، ذكرت مصادر دبلوماسية، بعد اجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي، التابع للأمم المتحدة، في مقر الاتحاد، بأديس أبابا، أن مجلس الأمن، تفاءل تفاؤلاً قوياً بعمليات الاتحاد

الأفريقي لحفظ السلام وذكر سفير المملكة المتحدة لدى المجلس، بعد الاجتماع المغلق، أن المحادثات شملت التعاون، وتقاسم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الأهداف وتطرقت المحادثات إلى الوضع في دارفور واتفق الجميع على أن السودان، اتخذ خطوة كبيرة، بموافقته على القوة المشتركة أمّا الوضع في الصومال، فقد اتُّفِق على دعم الأمم المتحدة جهود الاتحاد الأفريقي وتعزيزها، وجعْل المطلب الرئيسي الحالي، هو دفع المصالحة الوطنية إلى الأمام .

في 28 يونيه 2007، أرسلت الأمم المتحدة بعثة دولية، لتقصي حالة الحدود بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى، حيث ستنشر قوات دولية ويُشَاوَر في ذلك الاتحاد الأفريقي والسودان ويُشَار إلى أهمية دعم الاتحاد الأفريقي، وضرورة تبادل المعلومات بينه وبين الأمم المتحدة .

العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والدول العربية

خلال ندوة آفاق التعاون العربي- الأفريقي، التي عُقدت بالخرطوم، في 18 و19 مارس 2006، وشارك فيها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛ إضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون العربي ـ الأفريقي، طُرحَت عشرون

ورقة علمية للتدارس، وتبادل الرؤى وخلصت الندوة إلى التوصيات التالية :

1-ضرورة إعداد تقييم شامل للتعاون العربي - الأفريقي، بدءاً بالمرحلة، التي تلت القِمة العربية الأولى، في مارس 1977، وحتى الآن .

2-اعتماد رؤية جديدة مشتركة للتعاون العربي - الأفريقي .

3 -إنشاء آلية تنسيق بين برامج الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية.

4 -وضع برنامج عمل إستراتيجي، في مجالات التعاون المختلطة.

5-توفير الموارد المالية والبشرية، لضمان تنفيذ البرنامج الإستراتيجي المشترك .

اختتمت القِمة العربية، بالخرطوم، في مارس 2006 وأقرت باستعدادها للمساهمة في تمويل قوات الاتحاد الأفريقي، في دارفور، بمبلغ 150 مليون دولار وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن الدعم، الذي اختصت القِمة به تمويل قوات الاتحاد الأفريقي، سيبدأ بعد ستة أشهر.

صرح وزير الخارجية السعودي، خلال المؤتمر الصحفي، بالرياض، بعد اجتماعه بخافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، في 13 مارس 2007، بأن السودان بلد أساسي في الجامعة العربية واتصالاتها به مستمرة، وبجهد مشترك مع الاتحاد الأفريقي والمملكة العربية السعودية تؤيد هذا الجهد، وتدعمه لإيجاد حل سريع للوضع في السودان؛ وذلك من الموضوعات المطروحة، ليس في مجلس الجامعة الاعتيادي فقط؛ وإنما في مؤتمر القِمة العربية كذلك

في 23 مارس 2007، صرح الرئيس السوداني، بأن الدبلوماسية المصرية، نجحت، بالتعاون مع نيجيريا وجنوب أفريقيا، في تولية الاتحاد الأفريقي للدور الأكبر في المساعي، الرامية إلى تسوية أزمة دارفور كما استطاعت مصر والجزائر، مع الصين وباكستان، الحيلولة دون توقيع العقوبات على السودان، أو اللجوء إلى التدخل العسكري، في مشروع القرار الرقم 1556، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، في يوليه 2004 وخلال اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، تبلور الموقف العربي، الداعم للسودان، الرافض للتدخل الدولي كما أكدت القِمة العربية، في الجزائر، دعمها الكامل للحوار السياسي في السودان ونجحت قِمة سرت، التي عُقدت في منتصف أكتوبر 2004، بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، في تأكيد أهمية الإطار الإقليمي.

اضطلعت لجان الإغاثة الإنسانية، باتحاد الأطباء العرب، ونقابة الأطباء المصريين، وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، ووزارة الصحة، وجهاز الأمن القومي المصريَّين، اضطلعت بأعمال الإغاثة: الإنسانية والصحية، وتقديم المساعدات العاجلة وفي 28 يونيه 2007، ذكر مسؤول لجنة أفريقيا بجامعة الدول العربية، أنها على استعداد للتعاون مع الاتحاد الأفريقي فى إرسال بعثة طبية عاجلة إلى جنوب السودان، ودارفور، والصومال كما أشار إلى أن الجامعة، أنشأت إدارة للغوث الإنساني، مهمتها التنسيق بين المنظمات الإنسانية العربية.

عُقد المؤتمر البرلماني العربي ـ الأفريقي الحادي والعشرون، في دمشق، في 23 و24 يونيه 2007، بدعوة من مجلس الشعب السوري؛ لتعزيز الروابط متعددة الجوانب، التي تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية؛ وتعميق البُعد البرلماني، في مختلف المجالات وسيُعقد اجتماع للجنة المتابعة، المنبثقة من المؤتمر البرلماني العربي ـ الأفريقي وكان من أهم ما نُوْقِش الأوضاع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون والتضامن، في المجال الأفريقي ـ العربي؛ إضافة إلى مناقشة التنمية البشرية وفي قِمة الاتحاد الأفريقي التاسعة، بأكرا، في الأيام الثلاثة الأولى من يوليه 2007، صدر إعلان خاص، يؤيد الاقتراح، الذي قدمته مصر، بخصوص تطورات الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية،

ويقضي بتأييد المبادرة العربية للسلام، الصادرة عن قِمة بيروت، عام 2002؛ وقِمة الرياض، عام 2007 وأكد الاتحاد الأفريقي ضرورة حل القضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأجهزة، التي لم تذكر في قانون التأسيس

من المقترح، أن لا يكون هناك وعد بأن تصبح جميع الأجهزة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تلقائياً جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقي وينبغي تأكيد نقل أصول منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي تخدم في تعزيز مقاصد سياسات القارة فقط والأجهزة الرئيسية، التي ينبغي الاعتراف بها، هي:

1- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب .
2- الأداة المركزية لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها.
3- مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون، في أفريقيا.
4- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب .

رداً على الاستفسار التمهيدي، عن الحالة، التي ستتمتع بها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في ظل الاتحاد الأفريقي، أجابت

الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالآتي: اللجنة الأفريقية، تأسست بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وأن هذا الميثاق، لم يلغه القانون التأسيسي، ولم ينص على تعديله، بأي شكل من الأشكال وفي الواقع، أولى القانون قضايا حقوق الإنسان، والحكم، والديمقراطية، التي يساندها، مزيداً من الاهتمام ولهذا السبب، تبقى اللجنة الأفريقية جهازاً من أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة الوريثة لها، أي الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى المادة 33 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي .

لكن هذا، لا يعدو كونه تأكيداً لوجهة نظر الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ لأنه يتضمن مقصد القانون التأسيسي ففي الوقت، الذي يقر فيه القانون بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، في بيان مقاصده، لا توجد إشارة صريحة، أو اعتراف واضح باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بصفتها جهازا من أجهزة الاتحاد وبما أن الميثاق لم يُقر، بصفته جهازاً من أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على وجه التحديد، فينبغي إقراره بقرار، يتبناه أول اجتماع لمجلس الاتحاد .

أ -آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها

لم ينص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ولا القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، على آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها والأساس القانوني لهذه الآلية، المكتب الجهاز المركزي، هو إعلان القاهرة 1999 وبينما يعد الجهاز المركزي آلية مهمة ومفيدة، تعمل على ثلاثة مستويات: مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومستوى الوزراء، ومستوى السفراء؛ إلا أن فاعليته تحتاج إلى تعزيز .

اعتمدت الجلسة العادية الرابعة، لمجلس رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في واجادوجو، توصية، بتعديل قواعد الإجراءات، بموجب الفقرة 20 من إعلان القاهرة، يُخوِّل الاجتماع على مستوى السفراء بها، للجهاز المركزي، أداء وظائف صنع القرارات اليومية كما قررت القمة التحفظ من عقد اجتماعات الجهاز المركزي، على المستويات الأخرى، إلا في الحالات الطارئة جداً، أو عندما تقتضي أهمية غير عادية اتخاذ قرارٍ أو قرارات وتنص الفقرة المعدلة على الآتي:

تؤول المسئولية عن وظائف صنع القرارات اليومية المستمرة للآلية، إلى اجتماع الجهاز المركزي ويجب التحفظ من اجتماعات الجهاز المركزي، على المستويات الأخرى، إلا في الحالات الطارئة جداً، أو عندما تقتضي أهمية غير عادية اتخاذ قرار أو قرارات وعلى الرغم من

عدم كماله، من حيث التفويض والهيكل والقدرة البشرية واللوجستية، إلا أن الجهاز المركزي، تطور، ليصبح وحدة من أهم سواعد الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ثم جاء قرار قمة لوساكا، في يوليه 2001، ليقرر دمج الآلية وجعلها أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي وقد ورد في قرار القمة النص الآتي: وإذ يعتبر المؤتمر أن الأهداف والمبادئ التي انطوى عليها إعلان القاهرة المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وفق منظمة الوحدة الأفريقية، جزءاً لا يتجزأ من الأهداف والمبادئ المعلنة للاتحاد الأفريقي وفي الفقرة الثانية قرر مؤتمر القمة ما يلي:

1- دمج الجهاز المركزي لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية، لتكون أحد أجهزة الاتحاد، طبقاً للمادة 5 2 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي .

2 -يطلب من الأمين العام مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل للجهاز المركزي، بما في ذلك إمكان تغيير الاسم .

وهكذا تم تدارك عدم ذكر الآلية في القانون التأسيسي، وهو ما يحيي الأمل في تطويرها وملاءمتها ظروف العمل .

موقف المعاهدات المبرمة، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية 78

إضافة إلى المستندات التأسيسية المهمة، بالنسبة إلى منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، مثل: ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ومعاهدة أبوجا، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول إنشاء البرلمان الأفريقي، توجد 22 معاهدة، أبرمتها الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، تحت رعاية المنظمة؛ منها 14 معاهدة، دخلت حيِّز التنفيذ .

ومن الناحية القانونية، ينبغي استمرار العمل بهذه المعاهدات كلها، على الرغم من تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ولكن، ثمة معاهدات كثيرة، من هذه المعاهدات، تحيل إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومعظم هذه الإحالات ذات طبيعة فنية؛ غير أن بعضها له طبيعة سياسية وعلى الرغم من تعديل نصوص هذه المعاهدات، حتى تتلاءم مع وجود الاتحاد الأفريقي؛ إلا أن هذا لا يعد أمراً ملحاً، في الوقت الحاضر، لسببين:

أ- لأن الدول الأعضاء، المشاركة في معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية، ربما لا تكون عضويتها في الاتحاد الأفريقي، قد اكتملت بعد؛ ومن ثم

ينبغي منحها وقتاً، للتصديق على القانون التأسيسي، قبل بدء مراجعة تلك المعاهدات، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي .

ب- لن تتأثر هذه المعاهدات، على المدى القصير، تأثراً عكسياً، عند التحول إلى الاتحاد الأفريقي؛ على الرغم من وجوب الانتهاء من التفاصيل الفنية، اللازمة لاستيعاب هذه المعاهدات، داخل إطار الاتحاد الأفريقي، في أسرع وقت ممكن .

إضافة إلى ذلك، يقع كثير من هذه المعاهدات، في نطاق اختصاصات اللجان المتخصصة، المشار إليها في قانون التأسيس ومن ثمَّ، قد ترغب هذه اللجان، في مراجعة هذه المعاهدات، أو تعديلها، حتى تقع داخل إطار الاتحاد الأفريقي، وتتمشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين .

إن الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي، يُعد فرصة مثالية، أمام الدول الأعضاء والاتحاد، لمراجعة هذه المعاهدات، خاصة، من حيث استمرار صلاحيتها؛ وقابليتها للتطبيق في ظل الاتحاد الأفريقي؛ ومدى ارتباطها بمتطلبات القرن الحادي والعشرين ويتعلق ذلك، على وجه الخصوص، بجنوب أفريقيا، التي أشار كثيرٌ من مساهميها إلى أنهم لا يتوقعون التصديق على بعض هذه المعاهدات؛ لأنها: إما عفى عليها الزمن، أو أقرت قبل أن تصبح جنوب أفريقيا عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية لهذا، فليس

أمامها فرصة للمساهمة في عملية إعدادها ومن ثمَّ، لم تصدق جنوب أفريقيا، إلا على سبع معاهدات فقط باستثناء قانون التأسيس.

obeikandl.com